

نداء حقوقي مشترك بمناسبة اليوم العالمي للطفل 2022

لنعمل معا

من اجل بناء مستقبل آمن ومزدهر لكل الأطفال السوريين

اننا في الفيدرالية السورية لحقوق الانسان والمنظمات والهيئات المدافعة عن حقوق الانسان في سورية، وبالمشاركة مع أطفال العالم وجميع المدافعين عن حقوق الطفل وحقوق المرأة وحقوق الانسان، نحيي احتفال العالم بالذكرى السنوية الثالثة والثلاثين لاتفاقية حقوق الطفل عام 2022 تحت شعار: نحو مستقبل أفضل لجميع الأطفال ، حيث ان الاتفاقية تؤكد على الحقوق الأساسية للطفل في كل مكان وزمان.

وقد زالت هذه الاتفاقية التصديق عليها في معظم أنحاء العالم، بعد أن أقرتها الجمعية العامة للأمم المتحدة بالإجماع بتاريخ 20 تشرين الثاني 1989 ودخلت حيز التنفيذ عام 1990 وتتألف الاتفاقية من ديباجة وأربعة وخمسون مادة وتحدد الطفل على أنه كل إنسان لم يتجاوز الثامنة عشرة من عمره وتركز على المبادئ الأساسية التالية:

- مبدأ عدم التمييز بين الأطفال المادة 2 (بسبب الجنس، اللون، الدين، الرأي السياسي، الأصل القومي أو العرقي أو الاجتماعي...).

- مبدأ مصلحة الطفل الفضلى للأطفال المادة 3 (في جميع الإجراءات التي تتعلق بالأطفال سواء قامت بها مؤسسات الرعاية العامة أو الخاصة أو المحاكم أو السلطات الإدارية أو الهيئات التشريعية، يولى الاعتبار لمصالح الطفل الفضلى ..).

- مبدأ حق الطفل بالبقاء والنماء المادة 6 لكل طفل حق الحياة والنمو..)

- مبدأ حق الطفل بالمشاركة المادة 12 حق الطفل بالتعبير عن آراءه بحرية في المسائل التي تخص...).

- الجزء الرئيسي في الاتفاقية من المادة 1 إلى المادة 41 يتعلق بالحقوق الأساسية الواجب تمتع الطفل بها وهي الحقوق المدنية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية والتدابير الواجب اتخاذها في سبيل الوصول إلى تلك الحقوق .

- المواد من 42 إلى 54 تتعلق بآليات إعمال الاتفاقية لناحية نشرها بشكل واسع بين الكبار والصغار وكذلك تأسيس لجنة حقوق الطفل بالأمم المتحدة وآليات عمل اللجنة وكيفية انتخاب الأعضاء. ويكون عمل اللجنة مراقبة تنفيذ الاتفاقية كما وتقديم تقارير دورية حول ما تم تنفيذه من الاتفاقية يكون التقرير الأول في غضون السنتين منذ بدء نفاذ الاتفاقية وبعدها مرة كل خمس سنوات .

وقد سبق يوم الطفل العالمي، وتلاه العديد من الاتفاقيات الدوليّة التي أقرّت حقوق الأطفال في عدة دول، ونصت الاتفاقيات والبروتوكولات الدولية والإقليمية بخصوص حقوق الطفل على مبادئ أساسية للحفاظ على حقوق الأطفال، ومنها :

• حقه في أن يكون له اسم وجنسية منذ لحظة الولادة، فلا يجوز أن يولد طفل بدون اسم أو جنسية.

• يجب أن يتمتع الطفل بفوائد الضمان الاجتماعي وأن يتم تأهيلهم للنمو بشكل صحي.

• ضمان حقه الكامل في الغذاء والخدمات الصحية والمأوى، حيث تلتزم الدول تجاه الأطفال بتوفير تلك الخدمات.

• ضرورة أن يتمتع الطفل بالحب والمتفاهم من جانب عائلته ولذلك فيحظر أن يتم منع الطفل عن أمه إما في الحالات الخاصة التي ينص عليها في القوانين الداخلية للدول.

• تلتزم الدول بالعناية بالأطفال المحرومين من عائلتهم لأي سبب من الأسباب ونشأتهم نشأة سليمة تحفظ لهم حقوقهم الكاملة.

• تلتزم الدولة بتعليم الأطفال وذلك بجعل التعليم مجاني للجميع على الأقل في المرحلة الابتدائية.

· يجب حماية الأطفال من القسوة والإهمال والاستغلال بكافة أشكاله مثل أن يتم إجبارهم على العمل أو العمل في الأماكن التي قد تسبب خطورة على صحته وحياته والتي من الممكن أن تؤدي إلى عرقلة نموه العقلي والخلقي والجسدي، لذلك فإن العديد من الدول تضع قوانين تحظر تشغيل الأطفال واستغلالهم لحماية حقوقهم في التنشئة.

وبمناسبة اليوم العالمي للطفولة هذا العام، فإننا نعلن عن تضامننا الكامل مع أطفال العالم ضحية الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان بشكل عام. ومع الطفل السوري بشكل خاص. حيث تعرض إلى حجم هائل من المعاناة والمآلام. بسبب الأحداث الكارثية العنيفة التي أصابت كل سورية منذ عام 2011، وحتى الآن. فكان منهم القتلى والجرحى والملاجئين والمفارين من الأماكن المتوترة والمشردين بدون مأوى وأحيانا بدون أولياء أمورهم، وأحيانا تم استغلالهم من قبل بعض أطراف النزاع من أصحاب الدعوات التكفيرية والجهادية الإرهابية. وكذلك تم استغلالهم اقتصاديا وتمت المتاجرة بأجسادهم. علاوة على تعرض الأطفال السوريين إلى كافة أشكال العنف: من العنف الجسدي إلى الاقتصادي والنفسي والإهمال ونقص الرعاية. وانتهاء بالعنف الجنسي. في الأسرة كما في المدرسة والشارع. إضافة للاعتداءات الجنسية، لا يوجد أرقام دقيقة لحالات العنف ضد الأطفال في سورية.

ونتيجة استمرار منازعات الحرب على الأراضي السورية فهناك غياب شبه تام للإحصائيات الدقيقة، حول تقدير عدد الأطفال العاملين في سورية، والمقطاعات المتواجدين فيها، وغياب المؤشرات التي تبين واقع الرعاية الصحية والواقع التعليمي للطفل في سورية.

واننا في المفوضية السامية لحقوق الإنسان والمنظمات والهيئات المدافعة عن حقوق الإنسان في سورية، إذ نهئ جميع الأطفال في سورية والعالم بهذه المناسبة الجلية، فإننا نؤكد على التوصيات التالية:

1- ضرورة استصدار قانون خاص بالطفل في سورية، على أن يكون جزءا من قانون الأسرة.

2- ضرورة استصدار التشريع الذي ينص على رفع سن الزواج للإناث إلى 18 سنة.

3- ضرورة إعادة النظر بالتحفظ على اتفاقية حقوق الطفل، الوارد في المادة 14 من الاتفاقية التي تنسجم أصلا مع كافة الأديان التي تعتبر أن الانتماء إلى دين ما هو خيار شخصي.

4- منع استخدام وتشغيل الأطفال، وخاصة تلك الأعمال التي تستوجب من الطفل العمل حتى ساعات متأخرة من الليل (كمحلات الألبسة) والأعمال التي تحتاج إلى قوة بدنية (محلات الحدادة والنجارة) وغيرها من الأعمال التي تحاول استخدام الأطفال كونهم أصحاب يد عاملة رخيصة أو شبه مجانية، ومراقبة مدى تنفيذ ذلك.

5- حماية الأطفال من الاستغلال الاقتصادي والاجتماعي تتطلب قانونا يعاقب على استخدامهم في أي عمل من شأنه إفساد أخلاقهم والمضار بصحتهم أو تهديد حياتهم بالخطر أو إلحاق الأذى بنموهم الطبيعي. مع ضرورة فرض حد أدنى لسن التشغيل.

6- إتاحة الحرية الكاملة للطفل في التعبير عن آرائه وأفكاره، لفتح الطريق أمام أفكار إبداعية تناسب الطفل.

7- نشر اتفاقية الطفل وطرق تطبيقها، عبر إقامة المحاضرات الدورية والمتتالية في المدارس والهيئات الإعلامية المرئية والمسموعة ضمن برامج منظمة ودورية، وصولا إلى تعريف الأهل والأطفال معا بحقوقهم وواجباتهم.

8- التأكيد على التعليم الإلزامي للأطفال ومتابعة الزاميته في الأماكن والمقرى النائية وخاصة للإناث، على ما تقتصر الإلزامية التعليم على المرحلة الأساسية فقط، بل تمتد لتشمل المرحلة الإعدادية وخاصة للإناث، للحيلولة دون حدوث التسرب من المدارس أو ترك المدرسة للعمل في الأرض أو للزواج.

9- التأكيد على إلزامية التعليم للمعوقين والفتيات، ومنع التمييز بين الذكور والإناث من الأطفال، والتنسيق الفعال بين الجهات الحكومية المسؤولة والمنظمات غير الحكومية للوصول إلى كل طفل ومعاق أينما تواجد، وتقديم الخدمات الملائمة له. وتأمين الموارد المالية للأسر غير القادرة على تلبية مستلزمات هؤلاء الأطفال.

10- نشر التوعية بين أهالي الأطفال المعوقين وضحايا ومصابي الحروب، حول أفضل الأساليب للتعامل مع أطفالهم.

ومن اجل بناء طفولة مستقبلية آمنة ومزدهرة، فإننا نتوجه إلى جميع الأطراف الحكومية وغير الحكومية، من اجل العمل على:

1) العمل الجاد بشكل جاد وفعلي من اجل سيادة الحل السياسي السلمي، ومن اجل الموقف الفوري لجميع أعمال العنف والمقتل ونزيف الدم على الأراضي السورية، آيا كانت مصادر هذا العنف وتشريعاته وآيا كانت أشكاله دعمه ومبرراته.

2) إطلاق سراح كافة المعتقلين السياسيين وكافة المختطفين أيا تكن الجهات الخاطفة، والكشف الفوري عن مصير المفقودين.

3) العمل السريع من أجل إطلاق سراح كافة المختطفين أيا تكن الجهات الخاطفة، والكشف الفوري عن مصير المجهولي المصير.

4) الدوقف الفوري لكل أشكال التجنيد العسكري بحق الأطفال السوريين، وتسريح من تم استغلالهم عسكريا، من أجل إعادة تأهيلهم وادماجهم بالمجتمع، وممارسة حقوقهم لطبيعية والإنسانية.

5) تشكيل لجنة تحقيق قضائية مستقلة ومحيدة ونزيهة وشفافة بمشاركة ممثلين عن المنظمات المدافعة عن حقوق الإنسان في سورية، والفيدالية السورية لحقوق الإنسان، تقوم بالكشف عن كل من ساهم بتجنيد الأطفال في سورية، واستغلالهم جسديا وجنسيا، وأحالتهم إلى القضاء ومحاسبتهم.

6) تعزيز ونشر ثقافة العدالة والقانون والحقوق المدنية والسعي الجدي لتكريس سيادة القانون والمساواة والعدالة لممارسة الحقوق المدنية في المجتمع، والعمل من أجل تفعيل الحقيقي لمفهوم المواطنة.

7) ترويج وتكريس ثقافة المواطنة والديمقراطية وتفعيلها ونشر وتعزيز ثقافة حقوق الإنسان والتعرف على الحقوق والواجبات وعلاقة الحاكم والمحكوم، وبما يساهم فعليا بوحدة المجتمع وصيانتة وتقدمه

8) العمل من أجل تحقيق العدالة والإنصاف لكل ضحايا الأحداث في سورية كونها تفتح الباب للطرق السلمية لتحقيق المصالحة الوطنية، ومن أجل سورية المستقبل الموحدة والتعددية والديمقراطية.

9) دعم المخطط والمشاريع التي تهدف الى إدارة مرحلة السلام في سورية وتخصيص موارد لدعم مشاريع إعادة الأعمار والتنمية والمتكثيف من مشاريع ورشات التدريب التي تهدف الى تدريب القادة السياسيين السوريين على العملية الديمقراطية وممارستها ومساعدتهم في إدراج مفاهيم ومبادئ المصالحة الوطنية في الحياة السياسية في سورية المستقبل على أساس الوحدة الوطنية وعدم التمييز بين السوريين، وبالتالي ضمان حقوق الجميع وإلغاء كافة السياسات التمييزية وإزالة أثارها ونتائجها وضمان حق المشاركة السياسية بشكل متساو.

10) ولأن القضية الكردية في سوريا هي قضية وطنية وديمقراطية وبامتياز، ينبغي دعم الجهود الرامية من أجل إيجاد حل ديمقراطي

وعادل على أساس الاعتراف الدستوري بالحقوق القومية المشروعة للأكراد، ورفع الظلم عن كاهلهم وإلغاء كافة السياسات التمييزية ونتائجها والتعويض على المتضررين عنها ضمن إطار وحدة سوريا أرضا وشعبا.

11) تلبية الحاجات والحياتية والاقتصادية والإنسانية للمدنيين المنكوبة والمهجريين داخل البلاد وخارجه وإغاثتهم بكافة المستلزمات الضرورية.

12) دعم الخطط والمشاريع التي تهدف الى إدارة مرحلة ما بعد الحرب وبناء السلام ومن اجل تعزيزه. وتخصيص موارد لدعم مشاريع إعادة الأعمار والتنمية والتكثيف من مشاريع ورشات التدريب التي تهدف الى تدريب القادة السياسيين السوريين على العملية الديمقراطية وممارستها ومساعدتهم في إدراج مفاهيم ومبادئ حقوق الانسان والمصالحة الوطنية في الحياة السياسية في سوريا المستقبل على أساس الوحدة الوطنية وعدم التمييز بين السوريين لأسباب دينية أو طائفية أو قومية أو بسبب الجنس واللون أو لأي سبب اخر وبالتالي ضمان حقوق المكونات وإلغاء كافة السياسات التمييزية بحقها وإزالة أثارها ونتائجها وضمان مشاركتها السياسية بشكل متساو .

13) قيام المنظمات والهيئات المعنية بالدفاع عن قيم المواطنة وحقوق الانسان في سورية، باجتراح السبل الآمنة وابتداع الطرق السلمية التي تساهم بنشر وتثبيت قيم المواطنة والتسامح بين السوريين على اختلاف انتماءاتهم ومشاربيهم، على أن تكون بمثابة الضمانات الحقيقية لصيانة وحدة المجتمع السوري وضمان مستقبل ديمقراطي آمن لجميع أبنائه بالتساوي دون أي استثناء.

دمشق في 2011 2022

المنظمات والهيئات المعنية في الدفاع عن حقوق الانسان في سورية، الموقعة:

1) المفيدرالية السورية لمنظمات وهيئات حقوق الانسان (وتضم 92 منظمة ومركز وهيئة بداخل سورية)

2) المنظمة الكردية لحقوق الإنسان في سورية (DAD).

3) لجان الدفاع عن الحريات الديمقراطية وحقوق الإنسان في سورية (ل.د.ح).

4) المنظمة العربية لحقوق الإنسان في سورية

5) اللجنة الكردية لحقوق الإنسان في سوريا (المرصد).

6) منظمة حقوق الإنسان في سورية - ماف

7) المنظمة الوطنية لحقوق الإنسان في سورية

8) التحالف النسوي السوري لتفعيل قرار مجلس الامن رقم 1325 في سورية (تقوده 59 امرأة، ويضم 94 هيئة حقوقية ومدافعة عن حقوق المرأة).

9) الشبكة الوطنية السورية للسلم الأهلي والأمان المجتمعي

10) شبكة الدفاع عن المرأة في سورية (تضم 63 هيئة نسوية سورية و 72 شخصية نسائية مستقلة سورية)

11) منظمة الدفاع عن معتقلي الرأي في سورية-روانكة

12) جمعية التضامن لدعم السلام والتسامح في سورية

13) المركز السوري للديمقراطية وحقوق التنمية

14) التحالف السوري لمناهضة عقوبة الإعدام(SCODP)

15) المنبر السوري للمنظمات غير الحكومية (SPNGO)

16) المركز السوري لرعاية الحقوق النقابية والعمالية

17) المؤسسة الوطنية لدعم المحاكمات العادلة في سورية

18) مركز عدل لحقوق الانسان

19) المركز السوري للدفاع عن حقوق الانسان

20) المركز السوري لتأهيل ضحايا العنف والتعذيب

21) مركز أحمد بونجق لدعم الحريات وحقوق الإنسان

22) منظمة كسكائي للحماية البيئية

23) اللجنة الوطنية لدعم المدافعين عن حقوق الانسان في سورية



24) رابطة المرأة السورية للدراسات والتدريب على حقوق الانسان

25) المتجمع النسوي للسلام والديمقراطية في سورية

26) جمعية النهوض بالمشاركة المجتمعية في سورية

27) جمعية الأرض الخضراء للحقوق البيئية

28) المؤسسة السورية لرعاية حقوق الارامل والأيتام

29) المتجمع الوطني لحقوق المرأة والمطفل.

30) التنسيقية الوطنية للدفاع عن المفقودين في سورية

31) مركز شهباء للإعلام الرقمي

32) مؤسسة سوريون ضد التمييز الديني

33) المنظمة الشعبية لمساندة المعمار في سورية

34) سوريون من اجل الديمقراطية

35) رابطة حرية المرأة في سورية

36) مركز بالميرا لحماية الحريات والديمقراطية في سورية

37) اللجنة السورية للعدالة الانتقالية وانصاف الضحايا

38) المعهد الديمقراطي للتوعية بحقوق المرأة في سورية

39) المؤسسة النسائية السورية للعدالة الانتقالية

40) مؤسسة الشام لدعم قضايا الاعمار

41) مركز الأبحاث وحماية حقوق المرأة في سوريا

42) رابطة الحقوقيين السوريين من اجل العدالة الانتقالية وسيادة القانون

43) الرابطة السورية للدفاع عن حقوق العمال

44) مركز الجمهورية للدراسات وحقوق الإنسان

45) رابطة الشام للصحفيين الملاحقين

46) المعهد السوري للتنمية والديمقراطية

47) الرابطة السورية للحرية والإنصاف

48) المركز السوري للتربية على حقوق الإنسان

49) مركز ايبل لدراسات العدالة الانتقالية والديمقراطية في سورية

50) المركز السوري للدفاع عن حقوق الإنسان

51) المؤسسة السورية لحماية حق الحياة

52) الرابطة الوطنية للتضامن مع السجناء السياسيين في سورية.

53) المؤسسة النسوية لرعاية ودعم المجتمع المدني في سورية

54) المركز الوطني لدعم التنمية ومؤسسات المجتمع المدني السورية

55) سوريون يدا بيد

56) جمعية دارينا للطفولة والشباب

57) المركز السوري لحقوق المسكن

58) المركز السوري لأبحاث ودراسات قضايا الهجرة والملاجئ (Sersia)

59) المنظمة السورية للتنمية السياسية والمجتمعية.

60) جمعية الاعلاميات السوريات

61) المركز الكردي السوري للتوثيق

62) مؤسسة زنوبيا للتنمية

63) الجمعية الوطنية لتأهيل المرأة السورية.

64)المركز السوري للسلام وحقوق الانسان.

65) مركز بالميرا لمناهضة التمييز بحق الاقليات في سورية

66) المؤسسة السورية للتنمية الديمقراطية والمدنية

67) المركز السوري لمراقبة الانتخابات

68) الجمعية السورية لتنمية المجتمع المدني.

69) مركز عدالة لتنمية المجتمع المدني في سورية.

70) المركز السوري للعدالة الانتقالية وتمكين الديمقراطية

71) للمنظمة السورية للتنمية الشبابية والتمكين المجتمعي

72) اللجنة السورية لمراقبة حقوق الانسان.

73) للمنظمة الشبابية للمواطنة والسلام في سوريا.

74) المركز السوري للعدالة الانتقالية (مسعى)

75) مؤسسة الصحافة الالكترونية في سورية

76) منظمة تمكين المرأة في سورية

77) شبكة أفاضيا للعدالة

78) اللجنة العربية للدفاع عن حرية الرأي والتعبير

79) الجمعية الديمقراطية لحقوق النساء في سورية

80) المؤسسة السورية للاستشارات والتدريب على حقوق الانسان

81) المؤسسة السورية لتمكين المرأة (SWEF)

82) جمعية ايبل للإعلاميين السوريين الماحرار

83) المؤسسة السورية للتنمية الديمقراطية والسياسية وحقوق الانسان.

84) المنتدى السوري للحقيقة والانصاف

85) المركز الوطني لدراسات التسامح ومناهضة العنف في سورية

86) المركز السوري للديمقراطية وحقوق الانسان

87) منظمة صحفيون بلا صحف

88) اللجنة السورية للحقوق البيئية

89) المركز السوري لاستقلال القضاء

90) المؤسسة السورية لتنمية المشاركة المجتمعية

91) المركز السوري للحقوق الاقتصادية والاجتماعية

92) مركز أوغاريت للتدريب وحقوق الإنسان

الهيئة الادارية للفيدرالية السورية لحقوق الانسان